تحليل أثر بعض العوامل الاقتصادية على مستوى الفقر في العراق :دراسة قياسية باستخدام منهجية (Gregory-Hansen) للفترة من 1970-2022

د. سهام يوسف

د. زينة مؤيد محمود

2025 / 06/ 26

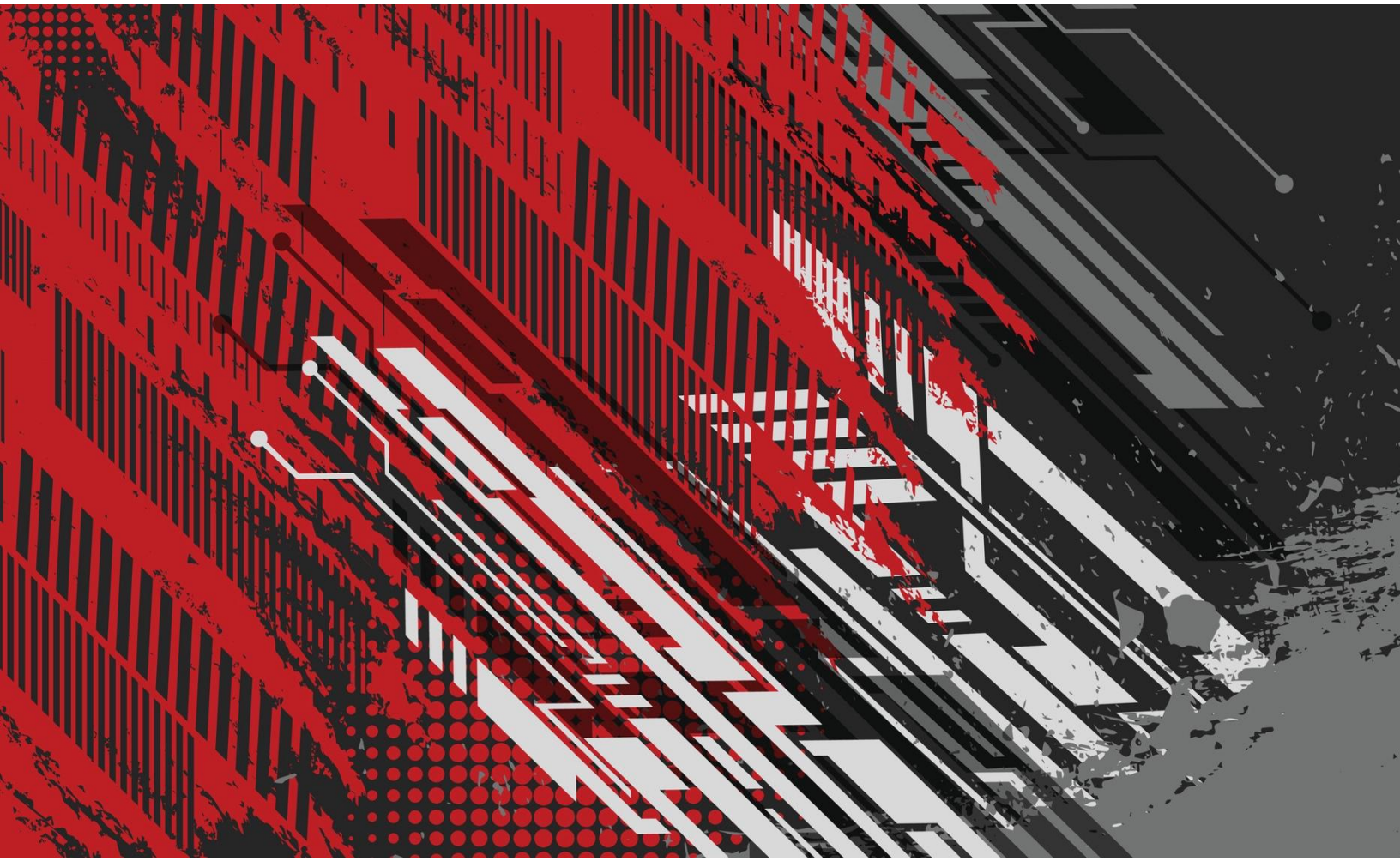

حقوق النشر محفوظة © 2025 | iraqieconomists.net | info@iraqieconoists.net | الهاتف: ٠٠٩٦٤٧٨٦٦٢٩٦٦٠+ | منذ عام ٢٠٠٩

تحليل أثر بعض العوامل الاقتصادية على مستوى الفقر في العراق :دراسة قياسية باستخدام منهجية (Gregory-Hansen) للفترة من 1970-2022

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر بعض العوامل الاقتصادية على مستوى الفقر في العراق خلال الفترة 1970-2022 ،ولتحقيق غرض الدراسة تم استخدام منهجية Gregory Hansen لتحليل التكامل المشترك ، واختبار جذر الوحدة، لدراسة مدى استقرارية السلاسل الزمنية، كما تم استخدام ثلاث طرق من طرق انحدار التكامل المشترك لتحديد العلاقة بين المتغيرات التي تناولتها الدارسة بالتحليل، وهي طريقة المربعات الصغرى المعدلة بالكامل (FMOLS) و طريقة انحدار التكامل المشترك القانونية (CCR) و طريقة المربعات الصغرى الديناميكية (DOLS). وقد تبين من نتائج التحليل وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات بمقطع هيكليين وهما سنة 2008 و2013 أثبتت النتائج على وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي والفقر ،بينما كان لسعر الصرف في السوق الموازي تأثير سلبي،كما اظهرت النتائج عدم معنوية معدل التضخم في الطرق الثلاث .

الكلمات الدالة : الناتج المحلي الإجمالي ،الفقر، التضخم، الانحدار المشترك.

المقدمة:

يُعد الفقر من أبرز التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه البلدان النامية، لما له من تداعيات مباشرة على الاستقرار الاجتماعي، والعدالة الاقتصادية، ومعدلات التنمية البشرية. وفي العراق، تفاقمت ظاهرة الفقر بشكل ملحوظ خلال العقود الأخيرة نتيجة لتداخل عوامل اقتصادية وبنيوية معقدة، في مقدمتها ضعف التنويع الاقتصادي، الاعتماد المفرط على الريع النفطي، وتكرار الأزمات السياسية والأمنية.

ورغم امتلاك العراق لموارد طبيعية واقتصادية كبيرة، إلا أن مؤشرات الفقر ظلت مرتفعة ومتقلبة. فقد بلغت نسبة الفقر نحو 23% عام 2007، وارتفعت إلى أكثر من 30% عام 2014 نتيجة الحرب ضد الإرهاب وتراجع أسعار النفط، ثم انخفضت إلى 20% عام 2018، قبل أن تعاود الارتفاع إلى نحو 25% في عام 2020 بسبب جائحة كورونا والأزمة المالية المصاحبة لها.

أما في عامي 2024 و2025، فقد أعلنت وزارة التخطيط العراقية عبر موقعها الرسمي في نيسان/أبريل 2024 أن نسبة الفقر في العراق انخفضت إلى نحو 17.5%، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع الإيرادات النفطية، وتوسيع برامج الحماية الاجتماعية، وتوفير أكثر من نصف مليون فرصة عمل خلال تلك الفترة (المصدر: وزارة التخطيط العراقية، 2024).

تعكس هذه التقلبات هشاشة البنية الاقتصادية في العراق، وضعف استدامة النمو الاقتصادي في معالجة الفقر. من هذا المنطلق، تأتي هذه الدراسة لتسلّط الضوء على العلاقة بين بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، مثل النمو الاقتصادي، وسعر الصرف الموازي، ومعدل التضخم، وبين مستوى الفقر في العراق، باستخدام أدوات قياسية متقدمة، أبرزها منهجية Gregory-Hansen للتكامل المشترك مع وجود تغيرات هيكلية.

مشكلة البحث

رغم الموارد الاقتصادية الكبيرة التي يمتلكها العراق، لا تزال ظاهرة الفقر تمثل تحديًا بنيويًا يهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، حيث تتذبذب معدلات الفقر بشكل حاد مع تقلب المؤشرات الاقتصادية الكلية. فقد أدى الاعتماد المفرط على القطاع النفطي، والتقلبات في سعر الصرف، وارتفاع معدلات التضخم والبطالة، إلى تعقيد المشهد الاقتصادي، مع محدودية أثر النمو الاقتصادي في تقليص الفقر.

وعليه، تتمثل مشكلة البحث في التساؤل الآتي:

ما طبيعة واتجاه العلاقة بين بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف في السوق الموازي، معدل النمو الاقتصادي، معدل التضخم، معدل البطالة، والإنفاق العام) ومستوى الفقر في العراق؟ وهل كانت هذه العلاقة ذات دلالة إحصائية خلال الفترة المدروسة؟

فرضية البحث:

انطلاقاً من المشكلة أعلاه، يقوم البحث على الفرضية الرئيسية التالية:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف في السوق الموازي، معدل النمو الاقتصادي، معدل التضخم، معدل البطالة، والإنفاق العام) وبين مستوى الفقر في العراق خلال المدة 1970–2022، بحيث تؤدي تقلبات هذه المتغيرات إلى تباين واضح في معدلات الفقر.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى :

1- قياس وتحليل العلاقة طويلة الأجل بين مستوى الفقر وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي متمثلة ، بسعر الصرف في السوق الموازي ،معدل التضخم ومعدل النمو الاقتصادي للفترة (1970–2022)

2- تشخيص مدى تأثير كل من سعر الصرف الموازي، النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة، على الفقر.

الدراسات السابقة:

اشارت دراسة (هيشام وحمزة، 2016) لاشكالية العلاقة بين الفقر وكل من المتغيرات (معدل النمو الاقتصادي واللامساواة) في الجزائر للمدة (1970-2013) باستخدام منهجية الـ(- ARDL, VECM ARDL). لقد تم قياس معدل الفقر باستخدام بيانات الاستهلاك الفردي والنمو الاقتصادي من خلال نصيب الفرد من الـ(GDP) اما اللامساواة فكانت وفق معامل نايل. وكانت النتائج وجود علاقة عكسية بين معدل الفقر والنمو الاقتصادي وعلاقة طردية بين الفقر واللامساواة بكلا الامدين القصير والطويل. لتوصي الدراسة بفرض ضرائب تصاعدية على دخل الافراد.

فسرت دراسة (عبد المجيد والعراقي، 2008) تاثير متغير التضخم على معدلات الفقر في البلدان النامية وانعكاس ذلك على تباين الدخل والنمو الاقتصادي، سواءً أكان بصورة مباشرة أو غير مباشرة. حيث يسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار وما يترتب عليه من انخفاض قيمة النقود المحلية إلى تخفيض القوة الشرائية وارتفاع الميل للاستهلاك مما يعمل على تقييد الاستثمار وبالتالي تراجع النمو الاقتصادي. ليستنتج من ذلك، ان التضخم يمثل احد أسوء إشكال الضريبة وأكثرها قسوة على فئات المجتمع محدودة الدخل. ليوصي بضرورة تركيز السياستين المالية والنقدية بمعالجة التضخم وأدارته بالأسلوب الذي يعيد توزيع الدخل لصالح الفئات الاكثر فقرا وبما يحقق النمو الاقتصادي ويجعل ثماره تتساقط على تلك الفئات.

جاءت دراسة (الباجوري،2020) متطرقة لتعملية تقييم مدى فعالية النمو الاقتصادي في الحد من معدلات الفقر باخذ حالة دراسية لبلدان حوض النيل، كنموذج باستخدام اسلوب مغلف البيانات. منطلقة من اشكالية التفاوت بتحقيق معدلات نمو مرتفعة مقارنة بارتفاع معدلات فقر. لتصل لسبب ذلك تدني مؤشرات التعليم مما يجعل العمالة غير قادرة على التكيف مع التغييرات الهيكلية في الاقتصاد فضلا عن ارتفاع معدل النمو السكاني.

بحثت دراسة (العوني وتوفيق، 2023) العلاقة بين كل من المتغيرات الاقتصادية المتمثلة بـ(البطالة، التضخم ومعدل النمو السكاني) على معدل الفقر. وذلك بتحليل تايثر المتغيرات المذكورة على معدل الفقر من خلال اخذ مؤشر تقريبي للفقر ممثلا بنصيب الفرد من الانفاق الاستهلاكي للاسر باستخدام نموذج (A RDL). حيث توصلت الدراسة لوجود تاثير ايجابي معنوي لمعدل البطالة والتضخم على الفقر في الامد القصير وعلاقة توازنية في الامد الطويل.

تناولت دراسة (عبد الله وخلف، 2024) بيان اثر المتغيرات الكلية لـ(البطلة، التضخم، سعر الصرف،الناتج المحلي الإجمالي وعرض النقد) على معدل الفقر في العراق باستخدام نموذج (A RDL) للمدة (2004-2020) بقياس العلاقات القصيرة والطويلة الأجل وفق نموذج الانحدار الذاتي للفترات الزمنية للإبطاء. وتوصل لوجود علاقة طردية بين البطالة والفقر، حيث تزايد البطلة بنسبة (1%) يؤدي إلى ارتفاع معدل الفقر بنسبة (0.83). فيما بين وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي والفقر، حيث أن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (1%) يعمل على تخفيض معدل الفقر بنسبة (0.87%). وقد جاءت المعنوية بمستوى اقل من (5%) أما القوة التفسيرية F بلغت (79.59%) . ليوصي البحث بتعزيز الاستثمار الإنتاجي لغرض تحقيق التنويع الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي بما يسهم بتخفيض معدل الفقر في العراق.

جاءت هذه الدراسة متشابه مع ما سبق من حيث التطرق للمتغيرات الاقتصادية الكلية (النمو الاقتصادي، التضخم، سعر الصرف) الا انها تطرقت لسعر الصرف الموازي في السوق غير الرسمي كونه الاساس بالتاثير على متوسط دخل الفرد ومدى تراجع قوته الشرائية. ومن حيث السلسلة زمنية ذات مدى طويل للمدة (1970-2022) وباستخدام منهجية Gregory Hansen.

المحور الاول: الإطار النظري:

أولاً: مفهوم الفقر وأبعاده:

يقصد بالفقر في اللغة الافتقار. بمعنى أدق حالة العوز المادي الذي يجعل الفرد يعيش دون حد الكفاف، ويقصد بالأخير سوء التغذية والمجاعة مع انخفاض المستوى الصحي والتعليمي والحرمان من امتلاك السلع المعمرة وأي أصول مادية مع فقدان الضمان لمواجهة الحالات الطارئة المتمثلة بالمرض، الإعاقة، البطالة، الكوارث والأزمات (هاشم وراضي، 2012: 168).

لنتبين من المفهوم أعلاه، تضمن الفقر أبعاد عدة وليس مجرد انخفاض الدخل. حيث يعكس الفقر الغذائي، الصحي والحرمان من التعليم والمعرفة وكذلك امتلاك الوسائل اللازمة للعيش (عيسى، 2009: 30). وبذلك يقسم الفقر لبعدين **البعد الاول يتمثل بالفقر المادي** والذي يندرج ضمنه الاتي: (عبد الله، 2020: 508)

1-أ- تحت الخط الوطني للفقر: يقاس بفقر الدخل والاستهلاك.

1-ب- الفقر المدقع: ويقصد به عدم القدرة على الإنفاق للحصول على الغذاء فقط. وبذلك يمثل تكلفة البقاء على قيد الحياة.

أما **البعد الثاني المتمثل بالفقر غير المادي:** ويمثل اوجه حرمان متعددة تتعلق بالحرمان من الصحة والتعليم مما ينعكس بتراجع مستوى المعيشة.

لنجد من ذلك، إن الفقر يشكل احد التحديات التي تواجه الحكومة الأمر الذي يجعل مواجهته من الضرورات السياسية والاقتصادية وكذلك الأخلاقية.

وبناءً على ماسبق من مفاهيم، تم تقدير خط الفقر الوطني في العراق على الاسس الاتية: (وزارة التخطيط، 2009: 2)

1- خط فقر الغذاء: على أساس كلفة السعرات الحرارية الضرورية لإدامة صحة أفراد المجتمع. حيث حددت كلفة السعرة الحرارية الواحدة بحوالي (0.482) دينار[1] وقدرت الحاجة من هذه السعرات بحوالي (2332) سعرة حرارية في المتوسط، اخذين بنظر الاعتبار (العمر، الجنس، الوزن، النشاط البدني والتوزيع السكاني)، ليكون معدل الكلفة الإجمالية للفرد الواحد حوالي (3450) دينار خط فقر الغذاء.

2- خط فقر السلع والخدمات غير الغذائية : قدرت قيمته بحوالي (42646) دينار للفرد شهريا.

3- قيمة خط الفقر في العراق: بناء على (1و2) اعلاه، تكون اجمالي كلفة الاحتياجات الاساسية (76.896) دينار للفرد شهريا.

مع الأخذ بنظر الاعتبار، ان الإنفاق الذي تم احتساب خط الفقر على أساسه يتضمن المشتريات النقدية والإنفاق غير النقدي -بما في ذلك قيمة الإيجار النقدي للأسر التي لا تدفع إيجار سكنها- وقيمة السلع الاستهلاكية التي يحصل عليها دون نقد- وفق تعريف الإنفاق دولياً- (وزارة التخطيط،2009: 2) .

ثانياً :الإطار النظري للعوامل الاقتصادية المؤثرة على الفقر من منظور النظريات الاقتصادية الكلية

تعد ظاهرة الفقر ، من الظواهر ذات الأبعاد المتعددة كونها تحصل نتيجة لعوامل هيكلية يمكن أن تكون اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية إلا أنها تتفق في نتيجة واحدة الا وهي تدني مستوى معيشة الفرد. لتعكس بذلك، خللاً في توزيع الموارد والفرص داخل المجتمع، ويرجع ذلك لتأثر مستواها بعدة متغيرات اقتصادية كلية، منها: النمو الاقتصادي، سعر الصرف و التضخم. وتتفاوت درجة تأثير هذه المتغيرات بحسب طبيعة الاقتصاد الوطني، ومصادر الدخل، وفاعلية السياسات الاقتصادية والاجتماعية، لهذا تباينت النظريات الاقتصادية في توضيح العلاقة بين هذه المتغيرات الاقتصادية ومستوى الفقر ، حيث نستعرض في ادناه ابزر الاراء لذلك.

[11] وفق مؤشرات المسح الاجتماعي والاقتصادي للاسرة في العراق عام 2007.

أ- **النمو الاقتصادي والفقر:** تعد هذه العلاقة شرطاً ضرورياً – وإن لم يكن كافيًا– لتقليص مستوى الفقر، الا أن طبيعة هذا النمو وتركيبته القطاعية والمؤسسية تلعب دوراً حاسماً في تحديد مدى استفادة الفقراء منه. وعلى ذلك جاءت هذه العلاقة عبر الزاويتين الآتيتين:

<u>الزاوية الاولى</u>: الأثر المباشر للنمو على الفقر، وكيفية توزيع مكاسب النمو بين طبقات المجتمع المختلفة.

اذ يكون الاثر وفق منظور النظرية الكلاسيكية والنيوليبرالية، باعتبار النمو الاقتصادي المحرك الأساسي لتحسين مستويات المعيشة، إذ يؤدي تراكم رأس المال وارتفاع الإنتاجية إلى خلق فرص عمل وزيادة الدخول، مما يؤدي بدوره إلى رفع مستوى الرفاه وتخفيض الفقر. وتعتمد هذه النظريات على ما يُعرف بـ"نظرية التسرّب(Trickle-down Effect) "، التي تفترض أن مكاسب النمو ستصل تدريجيًا إلى الفقراء من خلال التوسع في الأنشطة الاقتصادية وفرص التوظيف. غير أن هذه الفرضية تعرّضت لانتقادات واسعة، خاصة في الدول النامية، حيث ثبت أن النمو غير المصحوب بعدالة توزيع أو تدخلات اجتماعية قد يؤدي إلى زيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء(Todaro & Smith ،2015 ،212) . فيما تؤكد النظرية الكينزية، على ضرورة تواجد دور فاعل للحكومة في توجيه النمو باتجاه تقليص مستوى الفقر، وذلك من خلال الإنفاق الحكومي على البنية التحتية والخدمات العامة، ودعم الطلب الفعال. حيث ان النمو الاقتصادي وحده لا يعد كافياً ما لم تُوجَّه عوائده نحو التعليم والصحة والحماية الاجتماعية، بما يُمكّن الفقراء من المشاركة والاستفادة من ثمار النمو. وتؤكد هذه النظرية أن النمو العادل والمنصف يتطلب سياسات إعادة توزيع فعالة ومؤسسات قوية (Agenor&Montiel 214)،2015 ،.

<u>أما الزاوية الثانية</u>: الاثر غير المباشر للعلاقة بين النمو والفقر والمرتبطة بالجودة،ابتداءً بجودة المؤسسات.

حيث يأتي منظور الاقتصاد المؤسسي الجديد، مبيناً إذا كان النمو الاقتصادي يحدث في بيئة تتصف بالفساد، ضعف الحوكمة وغياب سيادة القانون فإن الفقراء لا يستفيدون من النمو بل قد يُقصَون منه بسبب الإقصاء المؤسسي والتمييز في فرص العمل والدخول. أما في المؤسسات الفاعلة، فإن النمو يكون أكثر شمولاً وقدرة على تحسين المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية للفقراء(Acemoglu & Robinson)،2012 ،(75 .
فيما تُبرز نظرية النمو الشامل (Inclusive Growth Theory) - تطور حديث في أدبيات التنمية - أن العلاقة بين النمو والفقر تعتمد على "جودة النمو"، بمعنى مدى قدرته على خلق فرص عمل مستدامة،

وتوسيع قاعدة المستفيدين منه. ووفقًا لهذه النظرية، فإن النمو القائم على القطاعات الرأسمالية أو المعتمدة على النفط والمعادن قد لا ينعكس بشكل مباشر على الفقراء، بعكس النمو الذي يشمل الزراعة، الصناعات الصغيرة، والخدمات كثيفة العمالة، والتي تمثل مصادر دخل رئيسة للفقراء(World Bank، 2009، 5) .

فيما يبين منحنى "كوزنتس(Kuznets Curve) " العلاقة بين النمو والفقر والتي قد تكون غير خطية، حيث تشير بعض الدراسات إلى أن النمو في مراحله الأولى قد يصاحبه ارتفاع مؤقت في الفقر بسبب التحولات الهيكلية، كتراجع الزراعة لصالح الصناعة، قبل أن يستقر الوضع لاحقًا. بمعنى اكثر وضوحاً، يفترض أن التفاوت بين النمو والفقر عبر ارتفاعهما في البداية، ثم الانخفاض مع تقدم التنمية (Kuznets، 1955، 9) .

بناءً على ما سبق، يُعد أن النمو الاقتصادي أداة فعالة لتقليص الفقر، وفق النظرية الاقتصادية الحديثة، الا انه يحتاج إلى سياسات مكملة تعالج التفاوت وتضمن التوزيع العادل للعوائد، من خلال الضرائب التصاعدية، دعم التعليم والصحة، وتحفيز فرص العمل المنتجة في القطاعات التي تضم الفقراء.

ب- **العلاقة بين سعر الصرف الموازي والفقر:** باعتبار هذه العلاقة جزءً من العلاقة الأوسع بين إختلالات سوق الصرف ورفاهية الفئات الهشة اقتصادياً. فعندما يظهر سوق صرف موازٍ (غير رسمي أو غير قانوني)، فإن ذلك يكون عادةً نتيجة لوجود قيود على العملة الأجنبية، أو فجوة بين العرض والطلب في السوق الرسمي، مما يعكس خللاً في السياسات الاقتصادية الكلية. مع ملاحظة، ان وجود هذا السوق لا يقتصر أثره على تدهور مؤشرات الاقتصاد الكلي فحسب، بل يمتد تأثيره إلى الأفراد، وبالأخص الفقراء، الذين يتحملون عبء الإختلالات الناجمة عن الفروقات السعرية بين السوقين.

يُنظر إلى تعدد أسعار الصرف وفق النظريتين الكلاسيكية والنقدية، باعتباره مؤشر على عدم كفاءة السياسة النقدية وغياب الثقة بالعملة المحلية. ويرى الاقتصاديون النقديون أن وجود سعر صرف موازٍ أعلى من الرسمي يؤدي إلى ضغوط تضخمية، خصوصاً في الاقتصاديات المعتمدة على الاستيراد، حيث ترتفع كلفة الاستيراد، مما ينعكس مباشرة على أسعار السلع الأساسية. وبما أن الفقراء يخصصون نسبة كبيرة من دخلهم للإنفاق الاستهلاكي على الغذاء والدواء والنقل، فإن أي ارتفاع في أسعار هذه السلع يؤثر بشكل غير متناسب عليهم، مسببًا اتساعًا في نطاق الفقر(Edwards، 1989، 86) . أما النظرية الهيكلية فتربط بين وجود السوق الموازي للعملة وبين هشاشة البنية الاقتصادية والمؤسسية، وتعتبر أن هذه الظاهرة تعكس

ضعف قدرة الدولة على التحكم في الموارد النقدية والتجارية. هذا الانفصال بين السعر الرسمي والموازي يؤدي إلى انتشار الفساد والمضاربات، حيث يتمكن أصحاب النفوذ من الوصول إلى الدولار بالسعر الرسمي وبيعه في السوق الموازي، مما يفاقم التفاوت الاجتماعي ويُقصي الفقراء من فرصة الاستفادة من الدعم أو الأسعار المدعومة رسمياً (Sachs & Larrain، 1993، 275) .

لتأتي نظرية الاقتصاد السياسي وتضيف بعدًا آخر لعلاقة هذا العامل مع الفقر، حيث يُنظر إلى سعر الصرف الموازي كأداة للتمييز الطبقي، إذ إن أصحاب الدخول العليا أو من يمتلكون علاقات مع النظام المالي الرسمي يتمكنون من التحوط أو تحويل أموالهم إلى عملات صعبة بسهولة، فيما يُترك الفقراء عُرضةً لتقلبات الأسعار وارتفاع كلفة المعيشة دون حماية. كما يُضعف وجود سعر صرف موازٍ الثقة بالسياسات الاقتصادية والمؤسسات، ويُحجم الاستثمار المحلي والدولي، وهو ما ينعكس سلبًا على النمو الاقتصادي وفرص التوظيف، ويزيد من معدلات الفقر، خاصة في القطاعات غير الرسمية(Rodrik، 2008، 144) .

علاوة على ذلك، فإن فجوة سعر الصرف تخلق بيئة تضخمية مزمنة، إذ يعتمد التجار في تسعير السلع على السعر الموازي، حتى في ظل وجود دعم رسمي، مما يخلق حلقة مفرغة تؤدي إلى استمرار ارتفاع الأسعار. ومع غياب آليات فعالة للدعم النقدي المباشر أو الحماية الاجتماعية، فإن هذه الديناميكية تسهم في تقليص الدخل الحقيقي للفقراء وإضعاف قدرتهم على الوصول إلى الخدمات الأساسية.

من خلال هذا التحليل، يتضح أن وجود سعر صرف موازٍ لا يمثل مجرد خلل فني في سوق العملة، بل هو ظاهرة تعكس عمق المشكلات الاقتصادية البنيوية، والتي غالبًا ما يكون الفقراء أول ضحاياها. كما أن استمرار هذه الفجوة بين السعرين يعمق عدم المساواة الاجتماعية ويعطل جهود الحد من الفقر.

ت- **العلاقة بين التضخم والفقر:** يعتبر التضخم أحد العوامل التي تؤثر مباشرةً على القدرة الشرائية للأفراد، وخاصةً ذوي الدخل المحدود، ويؤدي في كثير من الأحيان إلى تدهور مستوى المعيشة واتساع دائرة الفقر. وتتطرق النظرية الاقتصادية للعلاقة بين التضخم والفقر من زوايا عدة ابرزها الاتي:

1. **تآكل القدرة الشرائية:** يرى الاقتصاديون أن التضخم يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للنقود، ما يعني أن الأسر ذات الدخول الثابتة تصبح عاجزة عن شراء نفس كمية السلع والخدمات كما في السابق، وهو ما يزيد من معاناتها الاقتصادية(Blanchard & Johnson، 2013، 21) . فالفقراء عادة ما ينفقون نسبة أكبر من دخولهم على السلع الأساسية مثل الغذاء، وعند ارتفاع أسعار هذه السلع، يتأثرون بشكل أكبر نسبيًا من الأثرياء الذين يستطيعون امتصاص الصدمة السعرية عبر أدوات مالية أو مداخيل متعددة (Todaro & Smith، 2015، 245) .

2. **عدم التماثل في التأثر بين الطبقات**: توضح النظريتان الكينزية والهيكلية أن الفقراء غالبًا ما يعجزون عن حماية دخولهم من التضخم لعدم امتلاكهم أصولًا مالية أو قدرة على التفاوض حول الأجور، مما يؤدي إلى تدهور أوضاعهم المعيشية مقارنةً بالطبقات الأخرى(Agenor & Montiel، 2015، 157) .

3. **التضخم والفقر النقدي:** يُنظر إلى التضخم كعاملٍ يزيد من الفقر النقدي، إذ يؤدي إلى ارتفاع خط الفقر الاسمي(Nominal Poverty Line) ، أي أن عددًا أكبر من السكان قد يصبحون تحت خط الفقر بمجرد ارتفاع أسعار السلع والخدمات الأساسية (Fields، 2001، 94) .

4. **التضخم غير المتوقع(Unanticipated Inflation) :** تؤكد الأدبيات الاقتصادية أن التضخم غير المتوقع يكون أكثر ضررًا على الفقراء، لأنه لا يمنحهم الوقت أو الوسائل للتكيف مع التغيرات السعرية، على عكس الطبقات الوسطى والعليا التي يمكنها اللجوء إلى أدوات تحوط مالية(Mankiw، 2021، 88)

نتبين مما سبق، تفاوت تاثير العوامل اعلاه على معدل الفقر، وفقا لمتطلبات التنمية لكل بلد والسياسات الاقتصادية والاجتماعية المتبعة لذلك.

المحور الثاني : الدراسة التطبيقية

في هذه الورقة البحثية استخدمنا أربعة متغيرات وهي مؤشر الفقر في العراق كمتغير تابع ، وبالنظر لعدم توفر مؤشرات الفقر في العراق لفترة زمنية طويلة ،تم استخدام مؤشر الإنفاق الاستهلاكي العائلي لكل فرد كمؤشر للفقرHousehold final consumption expenditure per capita ، وهو نهج اعتمدته العديد من الدراسات القياسية العالمية في ابحاثها ،إما المتغيرات المستقلة فتمثلت الناتج المحلي الإجمالي ،

سعر الصرف للدولار في السوق الموازي إضافة إلى التضخم .اعتمدت الدراسة على بيانات سنوية للفترة من 1970- 2022 ، وقد تم الحصول على هذه البيانات من خلال قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD وبيانات وزارة المالية العراقية ونشرات البنك المركزي العراقي .بالدولار وبأسعار سنة 2015.

ولابد من التنويه إلى إنه في البداية ، تم اختيار خمسة متغيرات اقتصادية مستقلة يُفترض نظريًا أن تؤثر في مستوى الفقر، وهي: سعر الصرف في السوق الموازي، معدل التضخم، الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل البطالة والإنفاق العام، بوصفها تمثل أبرز المتغيرات الكلية المرتبطة بمستوى المعيشة في الاقتصاد العراقي.إلا أنه عند إدخال معدل البطالة والإنفاق العام، ضمن النموذج القياسي، تسبّب ذلك في تشوّه النتائج الإحصائية وعدم قبول النموذج من الناحية القياسية، سواء من حيث ضعف معنوية المعلمات، أو تغير إشاراتها، أو اختلال الفرضيات الأساسية للنموذج. وعليه، تم استبعاد متغير البطالة والإنفاق العام من النموذج، وبعد ذلك أصبحت النتائج أكثر اتساقًا مع النظرية الاقتصادية وأكثر قبولًا من الناحية الإحصائية. ويُحتمل أن يكون ضعف دقة بيانات البطالة والإنفاق العام المتعلقة بالعراق، أو افتقارها إلى تمثيل حقيقي لأوضاع سوق العمل، عاملاً مساهمًا في تشويش النتائج، نظرًا لوجود نسبة كبيرة من التشغيل غير الرسمي، وصعوبة احتساب البطالة الفعلية في اقتصاد ريعي غير متنوع.

أولاً: النموذج المستخدم

من إجل اختبار تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية (النمو الاقتصادي،معدل التضخم،سعر الصرف في السوق الموازي) على مستوى الفقر في العراق ،سيكون النموذج المستخدم في الدراسة على الشكل التالي:

$$HC = f(RE, GDP, CPI)$$

$$HC_t = \alpha + \beta_1 RE_t + \beta_2 GDP_t + \beta_3 CPI_t + \varepsilon_t$$

حيث:

HC : المتغير التابع ويعبر عن الإنفاق الاستهلاكي العائلي لكل فرد كمؤشر للفقر

RE :سعر صرف الدولار بالدينار

GDP : الناتج المحلي الإجمالي

CPI : معدل نمو الرقم القياسي للأسعار

ثانياً: منهجية الدراسة:

تم استخدام منهجية (Gregory-Hansen)للتكامل المشترك للكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق الاستهلاكي العائلي كمؤشر للفقر وبين كل من معدل الناتج المحلي الإجمالي والتضخم وسعر الصرف الموازي ، مع الأخذ في الاعتبار إمكانية وجود نقاط هيكلية تؤثر على هذه العلاقة. كما تم استخدام ثلاث طرق لانحدار التكامل المشترك، وهي DOLS (Dynamic Ordinary Least Squares)، وFMOLS (Fully Modified Ordinary Least Squares)، و CCR (Canonical Cointegrating Regression)، لضمان تقدير أكثر دقة لمعاملات التكامل المشترك. بالإضافة إلى ذلك، تم اختبار درجة استقرارية المتغيرات عبر اختباري جذر الوحدة ADF (Augmented Dickey-Fuller) وPP (Phillips-Perron) ، للتحقق من مستوى تكامل السلاسل الزمنية وتحديد مدى الحاجة إلى نماذج التكامل المشترك.

1. اختبار جذر الوحدة

يعد اختبار جذر الوحدة خطوة أساسية في تحليل السلاسل الزمنية، حيث يهدف إلى التحقق من مدى استقرارية المتغيرات المستخدمة في الدراسة. فالتحليل القياسي يعتمد بشكل كبير على طبيعة البيانات، سواء كانت مستقرة عند المستوى أو عند الفرق الأول ، والجدول التالي يوضح نتائج اختبارات جذر الوحدة:

الجدول (1): نتائج اختبار الاستقرارية

المتغيرات	ADF	PP
GDPA	1.808838- (0.6859)	**1.50592-** **(0.8149)**
1st difference	4.850648- (0.0014)	**4.390484-** **(0.0052)**
CPI	3.363846- (0.0676)	**3.497558-** **(0.0501)**
1st difference	7.180263- (0.0000)	**9.345383-** **(0.0000)**
RE	1.093338- (0.7119)	**1.109892-** **(0.7053)**
1st difference	7.676889- (0.0000)	**7.656260-** **(0.0000)**
HCE	0.189331 (0.9694)	**0.105942** **(0.9632)**
1st difference	7.100403- (0.0000)	**7.124181-** **(0.0000)**

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

تشير نتائج الاختبار إلى أن جميع المتغيرات هي غير مستقرة عند المستوى ولكنها استقرت عند الفرق الأول أي انها متكاملة من الرتبة I (1) مما يسمح لنا بالانتقال إلى تطبيق اختبار **Gregory Hansen** الذي يشترط تكامل السلاسل من نفس الدرجة.

2- اختبار Gregory Hansenللتكامل المشترك

بعد التأكد من استقرار جميع المتغيرات عند الفرق الأول من خلال اختبار جذر الوحدة، يصبح من الضروري اختبار وجود علاقة تكامل مشترك بينها. ولتحقيق ذلك، يتم استخدام اختبار **Gregory Hansen** للتكامل المشترك، الذي يساعد في تحديد ما إذا كانت هناك علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة .

الجدول (2): نتائج اختبار Gregory Hansen للتكامل المشترك

الاختبار	القيمة الإحصائية	المقطع الهيكلي	القيم الجدولية		
			%1	%5	%10
ADF	-5.38	2008	-5.77	-5.28	-5.02
Zt	-5.29	20013	-5.77	-5.28	-5.02
Zα	-40.65	2013	-63.64	-53.58	-48.65

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال نتائج اختبار **Gregory Hansen للتكامل المشترك المبينة بالجدول (2) فانه يوجد اختبارين وهما ADFو** Zt من أصل ثلاثة اختبارات تؤكد وجود تكامل مشترك عند مستوى دلالة 5% مع مقطعيين هيكليين في السنوات 2008 و 2013،ففي 2008 شهدت اسعار النفط قفزات حادة ،وصل فيها سعر البرميل 147 دولار وفي سنة 2013 لم تشهد ارتفاع كبير مقارنة بالسنوات السابقة ولكن بقى سعر البرميل مرتفع حيث تراوح خام برنت بين 100-110مما أثر ايجابياً على الإنفاق العام.

3-تقدير العلاقة في المدى الطويل باستخدام انحدار التكامل المشترك

بعد أن تم التأكد من وجود علاقة التكامل المشترك بين متغيرات النموذج من خلال اختبار Gregory Hansen،سيتم قياس العلاقة طويلة الأجل من خلال نماذج مقدرات التكامل المتزامن للعلاقة في الأجل الطويل مع اضافة متغير وهمي ،يمثل المقطع الهيكلي والذي يأخذ القيمة صفر قبل سنة 2008 والقيمة واحد لسنة 2008 و ما بعدها، وقد تم الأخذ بالمقطع الهيكلي لسنة 2008 فقط لإنه يمثل التحول الأكبر في اسعار النفط عالميا.

الجدول (3): تقدير العلاقة في المدى الطويل باستخدام انحدار التكامل المشترك

Variable	FMOLS		DOLS		CCR	
	Coefficient	Prob	Coefficient	Prob	Coefficient	Prob
RE	4.366855	0.0029	4.636987	0.0241	4.582586	**0.0476**
AGDP	12.10288	0.0000	12.09134	0.0000	11.71103	**0.0000**
CPI	19.97507	0.0878	27.37197	0.1991	19.78432	**0.3592**
D8	36105.78	0.0000	36541.53	0.0009	38906.97	**0.0013**
C	7832.008	0.0003	8083.420	0.0094	7882.322	**0.0247**

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

تشير النتائج الواردة في الجدول (3) اعلاه، إلى النقاط التالية :

1- وجود علاقة طردية بين سعر الصرف في السوق الموازي والفقر في الطرق الثلاث وذلك عند مستوى معنوية 1% بطريقة FMOLS و 5% بطريقة DOLLS و CCR، مما يدل على أن ارتفاع سعر الصرف في السوق الموازي (انخفاض قيمة الدينار) يؤدي إلى ارتفاع مستوى الإنفاق الاستهلاكي الفردي مما يدل على انخفاض معدل الفقر ،تعكس العلاقة الطردية بين سعر الصرف والفقر في العراق تأثير التقلبات في سعر الصرف على مستويات المعيشة، خاصة في ظل اقتصاد يعتمد بشكل كبير على الاستيراد، مع ارتفاع سعر الصرف، تزداد تكلفة السلع المستوردة، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية، وبالتالي يضطر الأفراد إلى إنفاق مبالغ أكبر لتلبية احتياجاتهم من السلع والخدمات، ومن ثم، يؤدي ذلك إلى تقليص القوة الشرائية للفئات محدودة الدخل، مما يجعل الأسر ذات الدخل المنخفض أكثر عرضة للوقوع في براثن الفقر أو اللجوء إلى الاقتراض لتغطية نفقاتها. يؤكد هذا الاتجاه أن الإنفاق الاستهلاكي لا يعكس بالضرورة تحسنًا في الرفاهية الاقتصادية، بل قد يكون مؤشرًا على ضغوط اقتصادية متزايدة تدفع الأسر إلى إنفاق مبالغ أكبر للحفاظ على مستوى معيشي معين. في هذا السياق، يصبح سعر الصرف محددًا رئيسيًا للفقر، حيث يؤدي أي انخفاض في قيمة العملة المحلية إلى زيادة مباشرة في تكاليف المعيشة، مما يوسع الفجوة بين القدرة الشرائية ومتطلبات الاستهلاك الأساسية.

2- تُظهر وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر الفقر ، حيث أن المعلمة المقدرة ذات معنوية إحصائية عند مستوى 0.1% ، مما يدل على أن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى ارتفاع مستوى الإنفاق الاستهلاكي الفردي، وهذا يدل على انخفاض معدل الفقر . تُفسَّر هذه العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي ومستوى الفقر في العراق في ضوء الطبيعة الريعية للاقتصاد، حيث تعتمد الدولة بشكل أساسي على الإيرادات النفطية التي تُستخدم لتمويل الإنفاق العام، لا سيما في جوانب الرواتب والدعم والتحويلات الاجتماعية. فعند ارتفاع الناتج المحلي نتيجة تحسن أسعار النفط، تتوسع الدولة في الإنفاق الاستهلاكي والتحويلي، مما يؤدي إلى تحسين القدرة الشرائية للأسر وتراجع نسبي في معدلات الفقر، دون أن يكون ذلك نتيجة لتحسن في القطاعات الإنتاجية أو لخلق فرص عمل مستدامة، إلا أن هذا النمط من التحسن في مؤشرات الفقر غالبًا ما يكون هشًّا وغير مستدام، لكونه ناتجًا عن توسع ريعي ظرفي وليس عن نمو اقتصادي شامل. وتشير الأدبيات إلى أن هذا النوع من العلاقة العكسية بين النمو والفقر في الدول الريعية يُعد سمة لاقتصادات تعاني من ضعف التنويع وغياب الإصلاح المؤسسي.

3- عدم معنوية معدل التضخم في الطرق الثلاث ،و قد يكون التضخم المكبوت سبب ذلك،لإن الدعم للسلع الأساسية و منح رواتب الرعاية الاجتماعية،تخفي العلاقة الحقيقية بين العوامل الاقتصادية (مثل عرض النقد،سعر الصرف ،والطلب الكلي) والتضخم الفعلي . وبالتالي، حتى في حال ارتفاع التضخم، يبقى الطلب الاستهلاكي مستقرًا نسبيًا مقارنة بالدول التي لا تمتلك أنظمة دعم مماثلة .

4-أن المتغير الصوري له تأثير ايجابي وذو دلالة احصائية في الطرق الثلاث ، مما يعكس التأثير الإيجابي لارتفاع أسعار النفط في عام 2008 على الاقتصاد العراقي المعتمد على النفط، حيث تؤدي الزيادة في العائدات النفطية إلى تحسين الدخل وبالتالي زيادة الاستهلاك.

النتائج:

1- وجود علاقة توازنية طويلة الأمد بين الفقر وكل من الناتج المحلي، وسعر الصرف الموازي والتضخم.

2- وجود علاقة طردية ذات معنوية إحصائية، بين كل من سعر الصرف و الناتج المحلي الإجمالي من جهة و مستوى الفقر من جهة أخرى .

3- عدم وجود علاقة بين معدل التضخم والإنفاق الاستهلاكي العائلي، وقد يعود السبب في ذلك للدعم الحكومي للسلع والخدمات الأساسية وكذلك ما تقدمه الحكومة من منح الرعاية الاجتماعية المرتبط بالإيراد النفطي.

4- المتغير الصوري ،له تأثير ايجابي على تقليل مستوى الفقر، مما يعكس الآثار الإيجابية لارتفاع أسعار النفط في عام 2008 على الاقتصاد العراقي المعتمد على النفط.

التوصيات

1- ضبط سعر الصرف الموازي وتقليص الفجوة مع السعر الرسمي ، من خلال تعزيز الاستقرار النقدي ،باستخدام أدوات فعالة للسيطرة على السوق الموازي، وتوفير الدولار بشكل كافٍ وبآليات أكثر شفافية، خصوصًا لغرض الاستيراد

2- إعادة هيكلة سياسة الدعم لتكون موجهة نحو الفئات الهشة فعلياً ، بدلاً من دعم المواد بشكل عام، وذلك من خلال تصميم نظام دعم نقدي مشروط ، يستهدف الأسر الأشد فقراً.

3- اتباع سياسات توزيع أكثر عدلاً للدخل عبر خلق وظائف لائقة، وإدماج الاقتصاد غير الرسمي، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وليس فقط نمو في القطاعات الريعية أو الخدمية التي لا تمتص البطالة.

4- تشجيع الاستثمار الإنتاجي وخلق فرص العمل الحقيقية، كوسيلة فعالة لمكافحة الفقر على المدى الطويل.

المصادر:

1. ابدجمان، مايكل. ترجمة محمد ابراهيم منصور.(2012) الاقتصاد الكلي- النظرية والسياسة-، دار المريخ، الرياض- المملكة العربية السعودية.

2. البـاجورى & ,سمـر. (2020). تقييم فعالية النمو الاقتصادي في الحد من الفقر في دول حوض النيل: دراسة تطبيقية باستخدام تحليل مغلف البيانات .*مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية*10-79 ,(2)*21* ,

3. حنان عبد الخضر هاشم، & مها علاوي راضي. (2012). سبل مواجهة الفقر وأثرها في تعزيز التنمية المستدامة في العراق *AL Ghary Journal of Economic and Administrative Sciences*،.(25)*8* ، 167-188.

4. عبد الله، طارق علي احمد.(2020) العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي 528.ساهمت في انتشار الفقر في ريف محافظة اسيوط. المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي. المجلد (30) العدد (2) 507-528.

5. عبد الله، علي وهيب ، & خلف، علياء حسين. (2024). قياس وتحليل أثر المتغيرات الاقتصادية (البطالة، التضخم، سعر الصرف وعرض النقد) على معدل الفقر في العراق للمدة 2004-2020 *Al Kut* . *Journal of Economics and Administrative Sciences*،(55)*16*، 744-770.

6. العوني، محمد و حجماوي، توفيق. (2023). أثر البطالة، التضخم و النمو السكاني على معدلات الفقر في الجزائر .*التكامل الاقتصادي*،(4)*11* ، 395-408.

7. عيسى، محمد عبد الشفيع.(2009) نظرة اساسية الى الفقر وتوزيع الدخل في المجتمع العربي-اطار منهجي للسياسات ومقاربة كمية-. مجلة بحوث اقتصادية، العدد46، 30-52.

8. فتحي عبد المجيد، أحمد، احمد العراقي، & بشار. (2008). التضخم وآليات تأثيره في معدلات الفقر .*بحوث اقتصادية عربية*،(42)*17*، 69-84.

9. هيشام, عياد, حمزة & ,بن لشهب. (2016). أثر النمو الاقتصادي وعدم اللامساواة على معدلات الفقر .*المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية*.145-126 ,(2)*3* ,

10. وزارة التخطيط، (2009) التخفيف من الفقر.
11. وزارة التخطيط، (2018) ستراتيجية التخفيف من الفقر.

12. Abdelkhalek، T.، & Aït Ali، A. (2014). Review of Income and Wealth، 60(S2)، S367–S392.
13. Acemoglu، D.، & Robinson، J. A. (2012). Why Nations Fail: The Origins of Power، Prosperity، and Poverty. Crown Publishing. 75 ص
14. Agenor، P-R.، & Montiel، P. J. (2015). Development Macroeconomics (4th ed.). Princeton University Press. p 157214،.

15. Atkinson، A. B. (2015). Inequality: What Can Be Done? Harvard University Press.
16. Blanchard، O.، & Johnson، D. (2013). Macroeconomics (6th ed.). Pearson.p 121.
17. Blanchard، O. (2017). Macroeconomics. 7th Ed. Pearson.
18. Dornbusch، R.، Fischer، S.، & Startz، R. (2011). Macroeconomics. 11th Ed. McGraw-Hill.
19. Edwards، S. (1989). Real Exchange Rates، Devaluation، and Adjustment: Exchange Rate Policy in Developing Countries. MIT Press.p 86.
20. Friedman، M. (1977). Inflation and Unemployment. Journal of Political Economy، 85(3)، p451–472،12.
21. Fields، G. S. (2001). Distribution and Development: A New Look at the Developing World. Russell Sage Foundation.94 ص.
22. ILO (2022). World Employment and Social Outlook: Trends 2022.
23. Kuznets، S. (1955). Economic Growth and Income Inequality. American Economic Review، 45(1)، pp. 1–28. 9
24. Mankiw، N. G. (2018). Principles of Economics. 8th Ed. Cengage Learning.
25. Mankiw، N. G. (2021). Principles of Economics (9th ed.). Cengage Learning. p88 .
26. Musgrave، R. A.، & Musgrave، P. B. (1989). Public Finance in Theory and Practice. McGraw-Hill.
27. Rodrik، D. (2008). One Economics، Many Recipes: Globalization، Institutions، and Economic Growth. Princeton University Press.p 144.
28. You said:
29. Todaro، M. P.، & Smith، S. C. (2015). Economic Development (12th ed.). Pearson. p245 ،212 .
30. Todaro، M. P.، & Smith، S. C. (2020). Economic Development. 13th Ed. Pearson.
31. Sachs، J.، & Larrain، F. (1993). Macroeconomics in the Global Economy. Prentice Hall. P 275
32. Stiglitz، J. E. (2012). The Price of Inequality. W. W. Norton & Company.
33. World Bank. (2001). World Development Report 2000/2001: Attacking Poverty. Oxford University Press. P 45.
34. World Bank. (2009). What is Inclusive Growth?. Policy Note. p. 5

النشرات الالكترونية

1- الامم المتحدة للتجارة والتنمية
2- البنك المركزي العراقي، نشرات اقتصادية متفرقة.
3- وزارة المالية
4- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، الحسابات القومية للعراق.

الكاتب:

د. سهام يوسف: باحث اقتصادي واكاديمي.
د. زينة مؤيد محمود: باحث اقتصادي

عن الشبكة:

تهدف شبكة الاقتصاديين العراقيين الى التأسيس لمرجعية اقتصادية في العراق تعمل على اعطاء الاولوية للاقتصاد قبل السياسة وتنشر الثقافة الاقتصادية بين افراد الطبقة السياسية خاصة وأفراد المجتمع العراقي عامةً متبنّية خطابا اقتصاديا علميا وساعية الى موقعاً مؤثراً في الرأي العام والمجتمع العراقي يمكنها من إيصال كلمتها الى صاحب القرار السياسي والتأثير على قرارات السياسة الاقتصادية.

ملاحظة:

-لا تعبر الآراء الواردة في الإصدار بالضرورة عن آراء أو اتجاهات تتباها الشبكة، وانما تعبر عن رأي كاتبها.

iraqieconomists.net
info@iraqieconomists.net
WhatsApp +964 786 629 6600